

هل يهدي بوريس جونسون للبريطانيين نصرا ملغوما

القضاء الاسكتلندي: تعليق البرلمان البريطاني غير قانوني



من يروض من

وتسري شائعات تفيد بان جونسون سيخفف مطالبه التفاوضية حول إلغاء بند "شبكة الأمان" من اتفاق بريكست، رغم نفي الحكومة البريطانية ذلك، ومن المرجح أن يرفض الحزب الوحدوي مثل هذه الخطوة.

ومن المقرر أن يعود مبعوث جونسون لدى الاقتصاد الأوروبي ديفيد فروست إلى بروكسل في وقت لاحق من هذا الأسبوع لإجراء محادثات. وفي هذه الأثناء في لندن التقى عدد من النواب من مختلف الأحزاب لمناقشة كيفية تمرير اتفاق بريكست القديم في البرلمان في حال فشل جونسون في الحصول على اتفاق جديد.

وقال النائب المحافظ المتقاعد روري ستيوارت "هناك مخرج واحد فقط من هذه المشكلة وذلك من خلال الحصول على أغلبية لاتفاق في البرلمان".

وواجه جونسون معارضة شديدة في مجلس العموم بسبب تهديده بمغادرة الاتحاد الأوروبي دون الاتفاق على شروط الخروج، كما رفض النواب دعوته إلى إجراء انتخابات مبكرة لحل الأزمة.

وتولى زعيم حزب المحافظين رئاسة الوزراء في يوليو واعد بإعادة التفاوض على شروط بريكست التي توصلت إليها تيريزا ماي -سلفه- ورفضها النواب ثلاث مرات.

ولكن الاتحاد الأوروبي يرفض ذلك حتى الآن، ويتهم لندن بالإخفاق في طرح بدائل قوية للبناء الأكثر إثارة للجدل في الاتفاق وهو ما يسمي بـ"شبكة الأمان" للإبقاء على الحدود مفتوحة بين المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا.

والثلاثاء التقى جونسون أيرلين فوستر زعيمة الحزب الوحدوي الديمقراطي في أيرلندا الشمالية، الذي يدعم حكومته.

إلى اتفاق حول بريكست مع الاتحاد الأوروبي بعد أن علق أعمال البرلمان عقب سلسلة من الضربات القاسية التي تلقاها من النواب بسبب خطته لخروج البلاد من الاتحاد.

وكانت محكمة البداية الاسكتلندية رفضت دعوى حوالي 80 من البريطانيين المؤيدين لأوروبا لمنع تعليق البرلمان. واعتبر القاضي ريموند دوهرتي حينها أن التعليق مسألة سياسية لا يمكن تقييمها وفق المعايير القانونية "وإنما فقط على أساس الأحكام السياسية"، مضيفا في حكمه أن اتخاذ القرار يعود إلى البرلمان أو الناخبين.

ولكن القضاء في محكمة الاستئناف الاسكتلندية اعتبروا على العكس أنه يمكنهم إعلان أن هذا التعليق غير شرعي لأن الهدف منه كان السماح للحكومة بالعمل بعيدا عن مراقبة النواب، بحسب ملخص للقرار نشرته محكمة الاستئناف في أدينبور.

وقال كبير ستارمر المتحدث باسم الحزب العمالي "لا أحد يفكر منطقيا واقنع بالأسباب التي تزدحم بها جونسون لتعليق أعمال البرلمان" معتبرا أن البرلمان يجب أن يستأنف أعماله "فورا".

ووجهت رئيسة الوزراء الاسكتلندية النداء نفسه لكي يتمكن البرلمان من مواصلة عمل الرقابة المناطبه أساسا، وعلقت أعمال البرلمان ليل الاثنين إلى الثلاثاء لخمس ساعات وسط أجواء سياسية مشحونة.

وجرى تعليق البرلمان في خضم احتجاجات شديدة للمعارضة التي رفع نوابها ملصقات كتبت عليها عبارة "تم إسكات صوتك" وهتفوا "عار عليكم" في مواجهة زملائهم المحافظين. وقبل ذلك، الحق النواب هزيمة ثانية لرئيس

بات رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، المهزوم سياسيا، محاصرا قانونيا كذلك بعد أن اعتبر القضاء الاسكتلندي تعليق عمل البرلمان غير قانوني. وفيما يتمسك رئيس الوزراء المحافظ باستراتيجيته بشأن بريكست التي أجهزها البرلمان، لا يبدو كذلك مستعدا لتجاهل الأحكام القضائية، وهي فرضية يمكن المضي فيها. ولم يكشف رئيس الوزراء المغومر حتى الآن خطته بشأن تجاوز الأزمة وحلولة البديلة لإتمام تعهده بانفصال البلاد في 31 أكتوبر.

وتحدث تقارير عن سعي جونسون لتخفيف شروط تفاوضه مع الاتحاد الأوروبي خاصة بند شبكة الأمان المثير للجدل للعودة باتفاق جديد يلبي مطالب المعارضة مع عودة البرلمان للنشاط منتصف الشهر المقبل.

وإن ما صحت هذه التسريبات سينجح جونسون في الوفاء بتعهده للانفصال عن أوروبا في 31 أكتوبر لكن بنفس الشروط التي توصلت إليها رئيس الوزراء السابقة تيريزا ماي.

وعلى الفور أعلن مصدر حكومي أن هذا القرار "لا يغير شيئا" حاليا، فيما طالبت المعارضة الحكومة بالعدول عن قرار تعليق البرلمان.

وتحدث تقارير عن سعي جونسون لتخفيف شروط تفاوضه مع الاتحاد الأوروبي خاصة بند شبكة الأمان المثير للجدل للعودة باتفاق جديد يلبي مطالب المعارضة مع عودة البرلمان للنشاط منتصف الشهر المقبل.

وإن ما صحت هذه التسريبات سينجح جونسون في الوفاء بتعهده للانفصال عن أوروبا في 31 أكتوبر لكن بنفس الشروط التي توصلت إليها رئيس الوزراء السابقة تيريزا ماي.

وعلى الفور أعلن مصدر حكومي أن هذا القرار "لا يغير شيئا" حاليا، فيما طالبت المعارضة الحكومة بالعدول عن قرار تعليق البرلمان.



كبير ستارمر
لا أحد اقنع بالأسباب التي تزدحم بها جونسون لتعليق أعمال البرلمان

وأعلنت الحكومة على الفور استئناف الحكم أمام المحكمة العليا في لندن. وصرح مصدر لوكالة الصحافة الفرنسية "لم يصدر أي أمر بإلغاء قرار تعليق البرلمان".

وبعد أن رفع حوالي ثمانين برلمانا شكوى أمامها، اعتبرت محكمة الاستئناف في أدينبور أن قرار جونسون يرمي إلى تعطيل عمل البرلمان" ووصفت التعليق بأنه "غير شرعي" و"لاغ وباطل".

وقالت الحكومة البريطانية في بيان "تتشعر بخيبة أمل بسبب القرار وستستأنف الحكم أمام المحكمة العليا".

ترامب يتوعد طالبان بهجوم لم يسبق له مثيل

مقابل ضمانات للتصدي للإرهاب وخفض العنف وبدء مفاوضات سلام مباشرة مع حكومة كابول.

ووفقا للاتفاق الذي جرى التفاوض عليه، سوف تسحب الولايات المتحدة من أفغانستان، كدفعة أولى، خمسة آلاف جندي أميركي في غضون 135 يوما بعد توقيع الاتفاق، وسوف تنهي أطول حرب خاضتها في مقابل ضمان من طالبان يقضي بأن الجماعات المسلحة الدولية لن تخطط للقيام بهجمات على مصالح أميركا تطلق من الأراضي الأفغانية.

ويشير دانيال آر. ديبريس، الباحث بمركز ديفينس براويريتيز الأميركي المتخصص في الدراسات العسكرية، إلى أن أغلب الأميركيين يرفضون الحرب في أفغانستان منذ وقت طويل وهم يرون أنها حرب عقيمة وباهظة التكاليف ولم تحقق نجاحا كبيرا رغم كل ما تم إنفاقه عليها.

ولكن الكثير من الأميركيين لا يمكنهم ببساطة تصور أي انسحاب أميركي كامل من أفغانستان، ومعظمهم يؤمنون بالحكمة التقليدية التي تقول بأن أي سياسة ناجحة لمحاربة الإرهاب تعتبر مستحيلة دون وجود جنود على الأرض.

وفي حقيقة الأمر هناك مخاوف لدى المسؤولين الأفغان ومستشاري الأمن القومي الأميركي إزاء إمكانية أن يؤدي أي انسحاب للقوات الأميركية إلى انزلاق أفغانستان نحو جولة جديدة من الحرب الأهلية التي يمكن أن تنذر بعودة حكم طالبان.

واشنطن - حذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأربعاء من أن ما يصفه بأنه هجوم عسكري أميركي لم يسبق له مثيل على طالبان في أفغانستان سيستمر، بعد خمسة أيام فقط من إلغاء محادثات السلام مع هذه الحركة المتطرفة.

وقال ترامب في حفل بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، إن القوات الأميركية "ضربت خلال الأيام الأربعة الماضية عدونا بصورة أقوى مما تعرض له من قبل وستستمر في ذلك".

وأضاف "إذا عادوا إلى بلادنا لسبب أو لآخر، سنذهب إلى حيث هم ونستخدم قوة عسكرية لم يسبق أن استخدمتها الولايات المتحدة على مر التاريخ، ولا أتحدث هنا عن القوة النووية".

ودفعت هجمات 11 سبتمبر 2001 التي خلفت نحو ثلاثة آلاف قتيل، الولايات المتحدة إلى شن هجوم واسع في أفغانستان سعيا إلى الإطاحة بنظام طالبان الذي كان يحمي قيادة تنظيم القاعدة الذين خططوا لهذه الهجمات.

وخلاص تطرقه إلى اعتداء كابول الذي أسفر عن مقتل جندي أميركي ودفعه إلى إلغاء "مفاوضات سلام" كانت ستتم بطريقة سرية، اعتبر ترامب أن طالبان أرادت أن تظهر قوتها لكنها في الحقيقة أظهرت "ضعفها".

واتفاق السلام الذي كان موضع تفاوض بين واشنطن وطالبان يهدف إلى تقليص العديد من القوات الأميركية

إيران تنقض تعهداتها الدولية ببيع النفط لسوريا

وقامت إيران في 19 يوليو باحتجاز ناقلة النفط البريطانية "ستينا إيمبيرو" بعدما اتهمتها "بعدم احترام قواعد الملاحة البحرية الدولية".

ورات سانام وكيل الباحثة في معهد شانام هاوس في لندن أن إيران احتجزت ناقلة النفط البريطانية في إجراء انتقامي. وقالت الباحثة "إذا تم الإفراج عن الناقلة الإيرانية فسيتم الإفراج عن ستينا إيمبيرو أيضا".

وتابعت وكيل أن طهران ترى أن البريطانيين صادروا سفينتها بطلب من الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترامب الذي تعتبره إيران المخطط "لحرب اقتصادية طويلة الأمد لمنع إيران من استعادة حصتها من القطاع النفطي في السوق".

والأسبوع الماضي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة، تضاف إلى قائمة طويلة من العقوبات ضد إيران، لتستهدف هذه المرة ما وصفته بأنه "شبكة واسعة لنقل النفط" يديرها الحرس الثوري الإيراني- فيلق القدس، وحزب الله.

وقالت واشنطن إن الشبكة قامت بنقل شحنات النفط وانتهكت عقوبات سابقة فرضتها الولايات المتحدة على إيران. كما قامت بتوفير الدعم المادي للحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني. وقالت وزارة الخزانة الأميركية إن الشبكة عملت كذلك لمصلحة الرئيس السوري بشار الأسد. وقال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوشين "تحرك وزارة الخزانة ضد شبكة النفط مترامية الأطراف يجعل من الواضح تماما أن الذين يشترون النفط الإيراني يدعمون النزاع المسلحة والإرهابية لإيران، أي الحرس الثوري الإيراني".

سوريا، فيما ينتظر أن تطلق السلطات في طهران ناقلة النفط البريطانية المحتجزة لديها في وقت لاحق. وكانت السلطات احتجزت السفينة للاستجواب في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

وتسبب اعتراض ناقلة النفط، التي يشتبه في أنها تنقل نفط إلى سوريا منتهكة بذلك حظر فرضه الاتحاد الأوروبي، بأزمة بين لندن وطهران.

وتنفي طهران ذلك مؤكدة أن ناقلة النفط كانت في المياه الدولية، وهي تنتمي لبريطانيا بـ"القرصنة" وتطالبها منذ البداية بالإفراج عن السفينة.

نفط إيرانا كان انتهاكا للقانون الدولي". وأضاف السفير الإيراني "لا يمكن أن تمتد عقوبات الاتحاد الأوروبي إلى دولة ثالثة، على الرغم من تهديدات أميركا الكثيرة، باعت الناقلة حملتها من النفط في عرض البحر لشركة خاصة ولم تنتهك أي التزام". وأوضح "الشركة الخاصة، التي تمتلك النفط تحدد وجهة بيع النفط"، فيما ذكرت إيران الأحد أن الناقلة سلمت الشحنة بعد أن رست في مكان ما في منطقة البحر المتوسط.

وأفرت سلطات جبل طارق في وقت سابق عن ناقلة النفط الإيرانية بعد تلقيها ضمانات رسمية مكتوبة من الحكومة الإيرانية بأنها لن تفرغ حمولتها في

طهران - قال السفير الإيراني لدى لندن الأربعاء إن شحنة النفط التي كانت تحملها الناقلة أندريان داريا 1 بيعت في البحر لشركة خاصة، لكنه أكد أن عقوبات الاتحاد الأوروبي على سوريا لا تنطبق على طهران، فيما قالت بريطانيا إن إيران باعت الشحنة لسوريا في مخالفة لتعهداتها بشأن الناقلة التي أحتجزت في جبل طارق للاستجواب في انتهاكها لعقوبات الاتحاد الأوروبي.

وذكر السفير حميد بعدي نجاد على تويتر بعد استدعائه في لندن "خلال الاجتماع مع وزير الخارجية البريطاني، جرى التأكيد على أن تحرك السلطات البريطانية ضد الناقلة التي كانت تحمل



عربة البحار